اقتصاد

ليون زكي:

سياسة المركزي «حكيمة» واستقرار سعر الصرف معجزة اقتصادية

| الوطن

أعرب رئيس مجلس الأعمال السوري الأرميني ليون زكي عن اعتقاده بأن سعر صرف الليرة السورية الراهن ظل متسقاً ومتوازناً وضمن إطار «المعجزة الاقتصادية» لبلد ما زال غارقاً في تداعيات الحرب الظالمة التي تقترب من دخولها عامها التاسع.

وأشار إلى أن سعر صرف الليرة المتوقع مع اقتراب وضع الحرب أوزارها وبدء عمليتي تعافي الاقتصاد وإعادة الإعمار ما زال أخفض بـ ١١٠ أضعاف، مقارنة بسعر شقيقتها اللبنانية إبان الحرب الأهلية، ومن المفترض أن يكون قد وصل إلى ٥٤ ألف ليرة للدولار الواحد بدل أن يكون أقل من ٥٠٠ ليرة حالياً في السوق السوداء.

وأوضح زكي بأن الحرب السورية دمرت البنية الاقتصادية التحتية وأتى اقتصاد الحرب، التي انخرطت فيها معظم دول العالم بما فيها العظمى ضد سورية، على الأخضر واليابس بما لا يمكن مقارنته بمفرزات الحرب الأهلية اللبنانية عدا العقوبات الاقتصادية الخارجية الجائرة جداً، وعلى الرغم من ذلك حافظت الليرة السورية على معدل صرف مقبول جداً حام في مستوى خسارة ١٠ أضعاف فقط مقارنة بفترة ما قبل الأزمة، على حين أكلت الحرب اللبنانية قيمة ليرتها التي انخفضت من ٢,٥ ليرة إلى ٣ آلاف ليرة مقابل الدولار، وهو سعر يعادل ١٢٠٠ ضعف خلال الحرب.

وبين زكي بأن سعر صرف الليرة اللبنانية انخفض بعد إسدال الحرب الأهلية ستارتها إلى ١٥٠٠ ليرة للدولار الواحد، وهو السعر الذي لا تزال تحافظ عليه الليرة اليوم، ما يساوي ٦٠٠ ضعف مقارنة بالفترة التي سبقت الحرب.

وأردف بقوله: بإسقاط الحالة الاقتصادية اللبنانية على نظيرتها السورية، فهذا يعني أن الليرة السورية كان من المفترض أن يبلغ سعرها ٥٤ ألف ليرة لكل دولار واحد خلال الحرب والى ٢٧ ألف ليرة للدولار بعد أن تتوقف رحاها، وهو ما لم يحدث بفضل السياسة النقدية والاقتصادية وتدخل الدولة بكل ثقلها لحماية العملة الوطنية من الانهيار، علماً أن حجم دمار البنية التحتية الاقتصادية والصناعية والاجتماعية في سورية يعادل عشرات أضعاف ما حدث في لبنان، وبعد ذلك نتجنب الحديث عن معجزة اقتصادية لا تستطيع اقتصادات أهم الدول العظمى تحقيقها!

وأشار إلى أنه في فترة من فترات الحرب تقلصت مساحة البلاد العائدة لحكم الدولة السورية بشكل مخيف وخرجت كل الثروات الباطنية من نفط وغاز وفوسفات عدا الثروات الزراعية والمائية والطاقة الكهربائية ومعظم المدن الصناعية والمنافذ التجارية الحدودية البرية، «على الرغم من ذلك، ظلت الليرة السورية صامدة مع خسارة أهم عنصر يعول عليه في إعادة تدوير عجلة الاقتصاد، وهو الكادر والخبرات البشرية التي استنزفتها الهجرات المتتالية وآلة الحرب المدمرة».

وعلى الرغم من كل الانتقادات التي وجهت للسياسة النقدية خلال سنوات الأزمة، عد رئيس مجلس الأعمال السوري الأرميني سياسة المصرف المركزي «حكيمة»، وحالت دون انهيار سعر صرف الليرة التي كانت في حال حدوثها ستؤدي إلى تداعيات اجتماعية يصعب تداركها في ظل عدم قدرة الحكومة على زيادة الرواتب بما يتماشى مع القدرة الشرائية لليرة وحاجة المواطنين من الدخول، مع أن المركزي اضطر في بعض الأحيان إلى اللحاق بسوق سوداء المضاربين على العملة وضخ دولارات عن طريق شركات الصرافة، ولكن ليس لدرجة تفقده المبادرة وقدرته على التحكم بسوق الصرف.

ولفت إلى أن أهم إجراء ساعد على الإعلاء من قيمة الليرة هو المحافظة على سعر صرف ثابت لأكبر فترة ممكنة ما يساعد على استقرار العمليات التجارية وسعر المستوردات، كما حدث خلال السنة الأخيرة قبل موجة المضاربة الراهنة والتي لم تنل من «هيبة» المركزي، الأمر الذي عزز من قناعة التجار والصناعيين بأهمية التحوط بجزء من سيولتهم النقدية بالليرات السورية والمواطنين بضرورة الاحتفاظ بمدخراتهم بالليرة وعدم اللهاث وراء تقلب السوق السوداء، بخلاف سنوات الحرب السابقة، وهو عامل مطمئن على صحة العملة الوطنية في المدى المنظور.

ماذا يحدث في «الإسكان»؟

نقل ٤ مديريات إلى «الإدارة المحلية» وإلغاء اثنتين وأحاديث عن دمج

تنقلات وتعيينات واسعة تطول أغلب مديريات وشركات الوزارة

| صالح حميدي

أصدر رئيس مجلس الوزراء عماد خميس قراراً يقضي بنقل ٤ مديريات من وزارة الأشغال العامة والإسكان إلى وزارة الإدارة المحلية، علماً أن الوزارتين شهدتا عدداً من الاجتماعات في الأسابيع الماضية، تناولت إمكانية نقل عدد من المديريات المركزية من وزارة الأشغال إلى وزارة الإدارة المحلية، وقد تمت إحالة هذا الموضوع إلى وزير العدل لإبداء الرأي التشريعي فيه لحسم موضوع نقل المديريات قانونياً.

ونص القرار (حصلت «الوطن» على نسخة منه) على نقل أربع مديريات من وزارة الأشغال إلى وزارة الإدارة المحلية هي مديرية التخطيط العمراني ومديرية تنفيذ التخطيط ومديرية الطبوغرافيا ومديرية التنمية العمرانية، على تولي وزارة الإدارة المحلية والبيئة المهام والاختصاصات الواردة في الأنظمة والقوانين وتعديلاتها.

كما نص القرار على نقل العاملين الدائمين في وزارة الأشغال العامة والإسكان القائمين على رأس عملهم في تلك المديريات إلى ملاك وزارة الإدارة المحلية والبيئة، وتجري تسميتهم لوظائفهم فيها بقرار من وزير الإدارة المحلية والبيئة خلال شهر من تاريخ نفاذ هذا القرار وعدت هذه المادة وظائفهم مضافة لملاك وزارة الإدارة المحلية والبيئة وتطوى من ملاك وزارة الأشغال العامة والإسكان وتنقل اعتمادات أجورهم إلى موازنة وزارة الإدارة المحلية والبيئة بقرار من وزير المالية ويستمر العاملون المؤقتون في المديريات المذكورة بنفس أوضاعهم وأجورهم ونصت المادة الرابعة على نقل الآليات والتجهيزات المكتبية في المديريات المذكورة مستودعيا إلى وزارة الإدارة المحلية.

وفي سياق آخر، أجرى وزير الإسكان سهيل عبد اللطيف تغييرات طالت عدة مديريات في الوزارة، كما ألغى مديريتي المباني الحكومية والبحث العلمي.

وبموجب التغييرات، تم تعيين ميساء العكاري مديرة للسياسات الإسكانية، وتم نقل مدير التخطيط موفق خباز وتسميته مدير العلاقات العامة، ونقل مدير المباني الحكومية عبدالله سعيد وتسميته مدير التعليم الفني والتدريب المهني، ونقل مدير العلاقات العامة رشا الدو وتسميتها مديرة المتابعة، ونقل مدير العقود سامر عيسى وتسميته مدير الشؤون القانونية، ونقل مدير الشؤون القانونية انطون عازر وتسميته مدير العقود، ونقل مدير التعليم الفني علي شبلي وتسميته مدير التخطيط والتعاون الدولي.

وتمت إعادة تسمية مديري الإعلام ومدير الرقابة الداخلية ومدير التعاون السكني ومدير شؤون شركات الإنشاءات العامة ومدير شؤون نقابة المهندسين والمقاولين ومديري الشؤون الإدارية والتنمية الإدارية ومحاسب الإدارة ومدير النقانة والمعلومات ومدير مكتب الوزير ومدير الجاهزية ومدير التدريب والتأهيل.

وكان وزير الأشغال العامة والإسكان أصدر عدة قرارات طالت تغيير بعض المديرين في شركات الإنشاءات العامة، حيث عهد للدكتور المهندس أشرف حبوس مدير شركة الدراسات والاستشارات الفنية وظيفة مستشار الوزير لشؤون تدقيق الدراسات الفنية، وتمت تسمية المهندس لؤي بركات مدير الشركة العامة للطرق والجسور لدى الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية، مدير تخطيط المدن والضواحي لدى شركة الدراسات، ونقل معاون الوزير معلا الخضر وتسميته مدير المؤسسة العامة للإسكان.

وتوقعت مصادر مسؤولة في الوزارة صدور قرارات تقضي بدمج بعض الشركات الإنشائية والمديريات المركزية وتعديل لمهام بعض معاوني الوزير حيث تضم الوزارة خمسة معاونين يتوقع إجراء بعض التغييرات على هذا الصعيد وخاصة بعد نقل عدد من المديريات إلى وزارة الإدارة المحلية إضافة إلى إمكانية نقل هيئة التخطيط الإقليمي من إشراف وزارة الأشغال إلى الهيئة العامة للتخطيط والتعاون الدولي.

اللاذقية وطرطوس أكثر المحافظات طلباً للقرض

٥ آلاف موظف يحصلون على قروض دخل محدود بـ٢,٤ مليار ليرة شهرياً من «التسليف الشعبي»

| عبد الهادي شباط

صرّح مدير في مصرف التسليف الشعبي لـ«الوطن» أن متوسط منح قروض الدخل المحدود لدى المصرف يبلغ نحو ٥ آلاف قرض شهرياً، تتجاوز قيمتها ٢,٤ مليار ليرة سورية خلال العام الجاري (٢٠١٨).

أما تراكمياً، فقد تجاوز إجمالي عدد القروض التي منحها المصرف منذ استئناف منح قروض الدخل المحدود في بداية العام ٢٠١٦ حتى تاريخه ١٣٣ ألف قرض، بقيمة نحو ٥٣,٥ مليار ليرة سورية.

وعن أثر قرار إعادة النظر بقرار مجلس النقد والتسليف رقم ٥٢ من قبل المصرف المركزي الخاص بضوابط منح القروض، بين المدير أن الأكثر أهمية في هذا الإجراء بالنسبة للتسليف الشعبي هو إلغاء رصيد المكوث الذي كان يشترطه هذا القرار، لكون معظم الخدمات التي يعمل عليها المصرف تخص قروض الدخل المحدود للعاملين في الدولة، وقد تعذر على عدد كبير منهم تحقيق شرط رصيد المكوث، بينما أتاحت مراجعة القرار ٥٢ من مصرف سورية المركزي عودة النشاط لدى التسليف الشعبي إلى الوضع الطبيعي.

وعن تركز طلبات القروض في المحافظات، بين المدير أن اللاذقية تأتي في المقام الأول، تليها طرطوس ثم حمص وبعدها العاصمة دمشق، وأن هناك تسهيلات في منح القروض حيث تتم معالجة الطلب وتنفيذ عملية منح القرض خلال ٣ أيام في حال كانت كل الثبوتيات المطلوبة متوافرة لدى صاحب الطلب.

وحول الكفالات بين أن المصرف مازال يطلب كفلاء اثنين لارتفاع المخاطرة في حال الاكتفاء بكفيل واحد، وأن تحقيق هذا الشرط متاح لكون معظم طالبي قروض الدخل المحدود هم من العاملين في الدولة.

وأوضح أن قرار المصرف المركزي بإعادة النظر بالمدين الجاري لم يكن له أثر كبير في التسليف الشعبي لأن معظم التسهيلات هي قروض الدخل المحدود، رغم أن المصرف يعمل على جملة من الإجراءات التي من شأنها زيادة المساهمة في منح القروض التنموية وفق التوجهات الحكومية، وبما يخدم مسارات التنمية العامة في البلد إضافة لزيادة حصته السوقية وتطوير خدماته.

وعن رفع سقف قرض الدخل المحدود الذي حدد بقيمة ٥٠٠ ألف ليرة، بين المدير أن هناك مقترحات تقدم بها المصرف للمركزي حول ذلك وهي قيد الدراسة والبحث، وخاصة أن قيمة القرض الحالية لم تعد تتوافق مع الاحتياجات الحالية للعاملين في الدولة نظراً لارتفاع الأسعار لكل المواد في الأسواق، لكن هناك اعتبارات يبحثها المصرف المركزي أهمها القدرة أو استطاعة المقترض الالتزام والتسديد في المواعيد المحددة للأقساط.

وذهب المدير إلى أن المصرف يسعى لتحديث آلية عمله عبر توفير مستلزمات العمل وزيادة مهارات العاملين لديه من خلال زيادة التدريب والخبرات بما يسهم في تحسن قدرات العاملين في المصرف، وأن ذلك يتم من خلال تنظيم دورات تأهيل ضمن برامج سنوية للتدريب يشرف على تنفيذها خبرات مهمة في العمل المصرفي.

اسمندر لـ«الوطن»: يساعد في وضع إستراتيجية لدعم المشروعات وتحديد خريطة الاحتياجات

تعداد شامل للمنشآت الاقتصادية والاجتماعية في خمس محافظات في ٢٠١٩

| علي محمود سليمان

صرح مدير عام هيئة تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة إيهاب اسمندر لـ«الوطن» بأن الهيئة سوف تقوم بتنفيذ تعداد شامل للمنشآت الاقتصادية والاجتماعية وذلك بهدف وضع إستراتيجية متكاملة لدعم المشروعات وتحديد خريطة احتياجات لهذه المشروعات، سواء بشرياً أو مادياً، والتشريعات التي تحتاجها، وسوف تساعد نتائجه في بناء سياسة لتنظيم القطاعات الاقتصادية غير المنظمة ووضع برامج للدعم من خلال قاعدة البيانات التي سوف يوفرها.

ولفت اسمندر إلى أن التعداد سيتم تنفيذه فنياً بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء لأنه الجهة المخولة في سورية بتنفيذ الإحصاءات والمسوح، وسوف يكون التعداد شاملاً لكل القطاعات من زراعية وخدمية وصناعية وسياحية وتجارية والمنظمة وغير المنظمة وسواء كانت متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة وكبيرة، وذلك لتكوين إحصائية أكثر دقة وبأرقام أوضح وأحدث، حيث يساعد التعداد في تكوين قاعدة بيانات عن هذه المشاريع وأماكن توضعها ومؤهلاتها واحتياجاتها المختلفة وعدد العمال العاملين في كل منشأة ورأسمال كل منشأة، مما يساعد في إعادة تصنيف المشروعات.

وفي التفاصيل، أوضح اسمندر أن التعداد سوف ينفذ في خمس محافظات حالياً، وهي محافظات دمشق وريف دمشق والسويداء واللاذقية وطرطوس، موضحاً أن الغاية من تنفيذه في هذه المحافظات هي الدقة في العمل بشكل أكبر لكون تلك المحافظات تشكل حالياً أقطاباً تنموية في الوضع الاقتصادي مع توفر الإمكانات فيها، ولكون حجم العمل الكبير المطلوب لتأهيل العدّادين والمشرفين والمنفذين لجمع البيانات، وقد تم تخصيص ميزانية مالية بحوالي ٤١٠ ملايين ليرة، وسوف يتم بالتعاون مع الوحدات الإدارية والمحافظات والفعاليات التجارية من غرف التجارة والصناعة والسياحة في المحافظات، ومع مديريات التربية حيث سيكون هناك استفادة من المدارس لتكون أماكن لجمع البيانات.

ولفت إلى أنه بعد إنجاز هذا التعداد سوف يتم البدء بالتحضير لتنفيذه في بقية المحافظات عندما تكون قد أصبحت جاهزة من ناحية الإمكانيات ويصبح الوضع الاقتصادي مستقراً فيها للحصول على بيانات حقيقية.

وأشار إلى أنه سيتم نشر بيانات التعداد عند الانتهاء منه حيث إنها ستكون أول قاعدة بيانات للمنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وحسب جدول العمل تنطلق الأعمال الميدانية للتعداد في بداية العام القادم (٢٠١٩)، وخلال ٢٢ الشهر الحالي ستبدأ الدورات التدريبية للمشرفين ومساعدي المشرفين، ولاحقاً للمعاونين والعدادين، وينتهي تنفيذ التعداد في نهاية الشهر السابع القادم.

ونوه اسمندر أن سورية تفتقر بشكل واضح لقواعد البيانات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وآخر البيانات تعود لعام ٢٠١٠ والتي تشير إلى أنها تشكل ٩٨٪ من الاقتصاد السوري، وحالياً هناك تغيرات كبيرة حدثت لهذه المشاريع نتيجة ظروف الأزمة، وفي هذا المجال سيكون التعداد مفيداً لتكوين تصور كامل لجميع المنشآت في كل القطاعات.

وبين أن المشاريع المسجلة في هيئة المشاريع المتوسطة والصغيرة حالياً معظمها صناعي، والدراسة الأخيرة ضمن الهيئة أشارت إلى أن ٤٢٪ من المشاريع الصغيرة في القطاع الصناعي، و٢٧٪ في القطاع التجاري و١٩٪ في القطاع الزراعي و١٢٪ في القطاع الخدمي، وأغلبها مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر.

خازن «تجارة دمشق» لـ«الوطن»:

تمديد انتخابات مجالس الإدارة خاطئ وتعديل القانون يتطلب دراسة عقلانية لمدة عام

| وفاء جديد

صرح خازن غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق لـ«الوطن» أن تمديد انتخابات مجالس إدارة غرف التجارة أتى بشكل خاطئ، لأنه إذا كانت هناك رغبة في تعديل آليات الانتخابات في الغرف فمن المفترض أن يأخذ هذا الموضوع حقه من الدراسة، بحيث يصدر القرار بشكل مدروس فعلاً، وهذا لا يتم خلال شهرين أو ثلاثة بل يحتاج وقتاً كافياً، مبيناً أن تعديل قانون يجري العمل به منذ ٥٠ عاماً ويفترض أن تتم دراسته بحكمة وعقلانية لمدة سنة على الأقل، واصفاً تمديد الانتخابات بمثل قذف الكرة للأمام دون معرفة أسباب قذف هذه الكرة، ورأى أنه بكل بساطة كان يمكن إبقاء الوضع على ما هو عليه وإجراء الانتخابات في وقتها لأنه لم تتبلور الرؤية الواضحة حتى الآن.

ولفت إلى أن الهيئة العامة تختار المرشحين بتأنٍ بعد معرفة المؤهلات العلمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية لكل شخص، لأنها تتطلب شخصاً يمثلها من ضمن ١٣ ألف تاجر ويوصل كلمتها لجميع الأطراف، فهي المخولة عملياً لذلك.

ورأى أن المطلوب من عضو مجلس الإدارة ليس الملاءة المادية فقط، وإنما القدرة الفكرية أيضاً، وأن يكون لديه وقت يقضيه على الأعمال بالشأن العام ورعاية المصالح التجارية، ولا يجوز النظر إلى عدد العمال لديه بل إلى موقفه، وإذا كان قادراً على إيصال الصوت للجهات المعنية.

وفي سياق آخر، بين الحلاق أن المنتجات الممنوع استيرادها بعضها له بدائل محلية في السوق قد تلبي الحاجة وقد لا تلبيها، وبعضها الآخر يتم اعتبارها كمالية، وفي كلتا الحالتين يرى الحلاق أن منح إجازات استيراد بشكل كامل أمر خاطئ، وكذلك هو الأمر بالنسبة لمنع استيرادها بشكل كامل، مشيراً إلى أنه يقف مع حماية الصناعة المحلية لكن ليس بالمطلق بل بالتخصص، بمعنى هل هذه الصناعة تلبي الحاجة أم لا؟ وهل هي متطورة بشكل يوجب حمايتها؟ مقترحاً السماح باستيراد البديل المماثل للمنتجات المحلية، ووضع رسوم جمركية مرتفعة قليلاً لها بشكل يتيح للمصنّع البيع بأسعار منافسة، أما منع منح إجازات استيراد لهذه المنتجات بشكل كامل فسوف يولد سوقاً للتهريب، ومن ثم يؤدي إلى انعدام فرصة تحسين المنتج المحلي.

ورأى أن سبب التهريب الرئيس كما هو معروف هو منع منح إجازات استيراد، ومن ثم فإن الحل هو منح إجازات استيراد مع ضمان حقوق جميع الجهات وجميع العاملين بالمنتج، وذلك إما بوضع رسوم جمركية مرتفعة أو بمكافحة التهريب من منابعه.

وبخصوص مخالفات أسعار الألبسة في السوق أشار الحلاق إلى أنه لا يؤمن بالمخالفات السعرية، لأن ما يحدد الأسعار هي قوى السوق، أي العرض والطلب، لكن بحسب التشريعات لا يحق هذا للتجار، مبيناً أن المخالفات تكمن في الغش ببطاقة البيان ومخالفة السلعة لبطاقة البيان الخاص بمواصفاتها.

وكانت جمعية حماية المستهلك قد صرحت في وقت سابق أن نسبة مخالفات الألبسة في الأسواق وصلت إلى ٦٠ بالمئة من ناحية السعر والجودة، على حين أشار مصدر مسؤول في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن الرقم مبالغ فيه وأنه تم ضبط عدة مخالفات بعضها يتعلق بزيادة السعر، والبعض الآخر يتعلق بتزوير الماركات وعدم تحقيقها للمواصفات.

٨٤ بالمئة من مخصصات الفيول للقطاعين العام والخاص تستهلكها «الكهرباء»

| رامز محفوظ

صرح مصدر في شركة المحروقات لـ«الوطن» أنه تم توزيع كمية ٢١٥ ألف طن فيول خلال تشرين الثاني الماضي لكل الفعاليات من محطات توليد الطاقة الكهربائية ومعامل القطاع العام وشركات القطاع الخاص، حيث كانت حصة محطات توليد الطاقة الكهربائية أكثر من ١٨٠ ألف طن، مبيناً أن هذه الكمية تغطي كامل حاجة محطات توليد الطاقة الكهربائية، وبالتالي فإن حاجة محطات التوليد تقترب من ٨٤ بالمئة من إجمالي مخصصات الفيول العامة والخاصة.

وأوضح المصدر أنه يوجد استقرار في تمويل خطة الفيول، وذلك بفضل امتلاء السعات التخزينية لدى محطات توليد الطاقة الكهربائية، لذا يتم استجرار حاجة التشغيل اليومية من دون الحاجة لترميم مخازين محطات توليد الطاقة الكهربائية.

وأشار إلى أنه من المقرر توزيع ٧ آلاف طن من مادة الفيول بشكل يومي من مصافي حمص وبانياس خلال الشهر الجاري، إضافة إلى الجاهزية لتعزيز تلك المخصصات عند الحاجة.

وفيما يخص المشتقات النفطية (بنزين ومازوت) بين المصدر أنه تم توزيع ما يعادل ٦,٥ ملايين لتر يومياً خلال تشرين الثاني الماضي وفقاً للخطة الموضوعة من شركة المحروقات بما يعادل ٢٩٥ طلباً لتغطية حاجة كل القطاعات في جميع المحافظات، مبيناً أنه تم تخصيص القطاع الزراعي في المحافظات كافة بحوالي ٧٠٠ ألف لتر يومياً ومازوت التدفئة بكمية ١,٨ مليون لتر يومياً، إضافة إلى إجراء بعض التعزيزات للخطة خلال الشهر حسب الحاجة الفعلية في كل محافظة عن طريق تنفيذ طلبات إضافية من خارج المخصصات في بعض المحافظات مثل ريف دمشق- القنيطرة- درعا- السويداء- حمص- حماة بهدف تلبية حاجة بعض القطاعات وأهمها قطاع التدفئة.

ولفت المصدر إلى أنه بالنسبة للمازوت يوجد دائماً تعزيز وزيادة للمخصصات بالتوازي مع حلول فصل الشتاء.

وأشار إلى أنه تم زيادة مخصصات مادة مازوت التدفئة خلال الشهر الجاري لتصبح ١,٩ مليون لتر يومياً بينما بقيت مخصصات القطاع الزراعي على حالها لعدم الحاجة لتعزيزها، موضحاً بأنه قياساً للمخازين المتوافرة فإن شركة المحروقات جاهزة لتعزيز المخصصات لأي محافظة، ومشيراً إلى أنه يوجد تنسيق دائم ومتواصل مع المحافظين في كل المحافظات عن طريق فروع المحروقات لمتابعة الوضع التمويني ومعالجة أي ملاحظات في حينها.

وبين المصدر أنه خلال الفترة السابقة تم تعزيز المخازين من كل المشتقات النفطية التابعة لشركة المحروقات لتأمين فترة كفاية تموينية تزيد على الشهر.

وأوضح المصدر أنه بالنسبة للبنزين يوجد استقرار في الخطة التموينية للمادة حيث يتم توزيع ٥,٢ ملايين لتر يومياً على كل المحافظات وهي كمية تغطي حاجة السوق بالشكل المطلوب.

ولفت إلى أنه يوجد استقرار في الطلب على المشتقات النفطية البيضاء (مازوت-بنزين) وانخفاض الطلب في بعض الأحيان في بعض المحافظات يعود لتطبيق منظومة البطاقة الذكية في أكثر من محافظة.